Al-Mukhtar Journal of Economic Science 13 (1): 26-43, 2026
Doi: https://doi.org/10.54172/75arg404

Research Article Open Access

مدى توافق تقارير هيئة الرقابة الشرعية بالمصارف مع متطلبات معيار الحوكمة (1) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (آيوفي)

محمد قيس عادل القنبري[1]*، عمر محمد الشريف[2]

الباحث الاول[1]*: قسم المحاسبة، كلية طرابلس للعلوم والتقنية، ليبيا.

الباحث الثاني: قسم المحاسبة، جامعة الرفاق الأهلية للعلوم التطبيقية والإنسانية، ليبيا.

المستخلص: استهدفت الدراسة التعرف على مدى توافق تقارير هيئات الرقابة الشرعية بكل من المصرف المتحد للتجارة والاستثمار، ومصرف السراي للتجارة والاستثمار، ومصرف اليقين مع متطلبات معيار الحوكمة رقم (1) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (آيوفي)، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وجمعت بياناتها من تقارير هيئات الرقابة الشرعية المنشورة ضمن التقارير المالية السنوية للمصارف محل الدراسة خلال الفترة من 2020م إلى 2024م، ثم تم تحليل محتواها بواسطة المتغير الثنائي غير المرجح، للتوصل إلى استنتاج رئيسي مفاده أن تقارير المصارف قيد الدراسة تتوافق بدرجة جيدة إلى مرتفعة مع متطلبات معيار الحوكمة الشرعية رقم (1)، حيث تعكس هذه التقارير جهوداً ملموسة لتطبيق الهيكل المعياري للتقارير ومتطلبات الإفصاح الأساسية، مع وجود بعض الفجوات في بعض البنود. وعليه، تمت توصية المصارف بمراجعة وتعزيز الإفصاح في تقارير هيئة الرقابة الشرعية، بما يشمل فحص الأدلة على أساس الاختبار لكل نوع من المعاملات المصرفية، وبيان كيفية توزيع الأرباح وتحميل الخسائر، وتوثيق توقيعات الأعضاء، والإشارة إلى المكاسب أو المخالفات غير المشروعة، لضمان توافق أكبر مع معايير آيوفي.

الكلمات المفتاحية: تقارير هيئات الرقابة الشرعية، الحوكمة الشرعية، الرقابة الشرعية، المؤسسات المالية الإسلامية، هيئات الرقابة الشرعية.

The Extent of Compliance of Banks' Sharia Supervisory Board Reports with the Requirements of Governance Standard No. (1) Issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI)

*Mohammed Qays Adel Al-Qanbari, * Omar Mohammed Al-Sherif

*** Mohammed Qays Adel Al-Qanbari**, E-mail addresses: moh.ali_std@academy.edu.ly Department of Accounting, Tripoli College of Science and Technology, Libya.

Second Author: Omar Mohammed Al-Sherif, E-mail addresses: omaralshrif20@gmail.com Department of Accounting, Al-Refak University for Applied and Human Sciences, Libya..

Abstract: This study examined the extent to which the Sharia Supervisory Board (SSB) reports of the United Bank for Commerce and Investment, Al-Saray Bank for Commerce and Investment, and Al-Yaqeen Bank complied with the requirements of Governance Standard No. (1) issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI). The study adopted a descriptive research approach and analyzed data collected from SSB reports published within the annual financial statements of the selected banks during 2020–2024. The reports were evaluated using an unweighted binary variable content analysis technique. The findings revealed that the examined banks demonstrated good to high compliance with the requirements of Sharia Governance Standard No. (1). The reports reflected noticeable efforts to follow the prescribed reporting structure and disclosure requirements, although some deficiencies remained in specific disclosure items. Accordingly, the study recommends enhancing disclosures in SSB reports by providing evidence-based examination procedures for banking transactions, clarifying profit distribution and loss allocation mechanisms, documenting members' signatures, and explicitly disclosing unlawful gains or Sharia violations to ensure stronger alignment with AAOIFI standards. These improvements would strengthen transparency, increase stakeholder confidence, enhance accountability practices, and support greater consistency in Sharia governance reporting among Islamic banks in Libya's banking sector.

Keywords: Sharia Supervisory Boards Reports, Sharia Governance, Sharia Supervision, Islamic Financial Institutions, Sharia Supervisory Boards.

Received: 13 March 2026
Accepted: 25 May 2026
Publish online: 30 June 2026

The Author (s) 2026. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License [http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/], which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, for non-commercial purposes only*, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license. and indicate if changes were made.

1. المقدمة:

يرتكز العمل المصرفي الإسلامي على أسس ومبادئ وآليات وضوابط اقتصادية مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، ويعد من هذه الأسس والآليات أن تتضمن الهياكل التنظيمية للمصارف الإسلامية وجود هيئة للرقابة الشرعية تتصف بالاستقلال التام عن الإدارات التنفيذية وتقوم بدور الإفتاء والرقابة؛ للتأكد من التزام أجهزة المصارف التنفيذية بالفتاوى والإجراءات وأدلة العمل والنماذج التي اعتمدتها (المشهداني، 2023). وأشارت العديد من الدراسات إلى أن فعالية هيئة الرقابة الشرعية لا تتوقف عند وجودها الشكلي داخل المصرف، وإنما تتجسد من خلال استقلاليتها، وكفاءة أعضائها، وانتظام أعمالها، وجودة مخرجاتها، وعلى رأسها تقرير هيئة الرقابة الشرعية الذي يمثل مخرجاً أساسيًا في المصارف الإسلامية، لما له من دور مهم في بيان مدى التزام المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتعزيز الشفافية، وبناء الثقة لدى المتعاملين والمستثمرين وأصحاب المصالح. (سالم، 2023؛ سحويل، 2024).

وفي الحقيقة، إن عدم إعداد تقرير هيئة الرقابة الشرعية، أو إعداده بصورة غير منتظمة، أو عدم توافقه مع المعايير المعتمدة في هذا الجانب، مثل معيار الحوكمة رقم (1) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (آيوفي) Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI)، قد يؤثر سلباً على مصداقية المصرف الإسلامي، ويحدّ من فعالية الحوكمة الشرعية، ويضعف قدرة مستخدمي القوائم المالية على الحكم على مستوى الالتزام الشرعي (بودفة وكرمية، 2025).

وانطلاقاً من أهمية تقرير هيئة الرقابة الشرعية، قام الباحثان بالبحث في شبكة الإنترنت على الدراسات العلمية السابقة التي أجريت على المعيار ذاته أو على تقارير هيئة الرقابة الشرعية، سواءً باللغة العربية أو الإنجليزية. وقد أظهرت عملية البحث ندرة واضحة في الدراسات التي تناولت –بشكلٍ مباشر– موضوع توافق تقارير هيئة الرقابة الشرعية مع متطلبات معيار الحوكمة رقم (1)، حيث لم يتم العثور إلا على دراسة واحدة فقط تناولت هذا الموضوع بصورة صريحة. ويعكس هذا الأمر حداثة الموضوع وأهمية دراسته، ويؤكد الحاجة الملحّة لإجراء المزيد من الدراسات التي تُعنى بتقييم مدى التزام المصارف الإسلامية بمعايير الحوكمة الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (آيوفي). وبسبب هذه الندرة، لجأ الباحثان إلى عرض وتحليل مجموعة من الدراسات المشابهة في البيئة الليبية والعربية التي تناولت محاور قريبة من موضوع الدراسة الحالية، والتي يأتي في مقدمتها دراسة كردودي وبختي (2017) الذي سلّطت الضوء على المفاهيم الأساسية حول هيئة الرقابة الشرعية داخل المصرف الإسلامي، حيث تطرقت إلى مفهومها وأهمية وجودها ومختلف النماذج لأشكال هيئة الرقابة الشرعية وضوابط عملها، ثم تطرقت إلى أهم معايير تقييم أداء هيئة الرقابة الشرعية ومراحل عملها، وتخصصت الدراسة في دراسة تجربة هيئة الرقابة الشرعية بمصرف دبي الإسلامي كنموذج، وخلصت في الأخير إلى استنباط المعوقات والنقائص التي تقف عائقاً أمام عمل هذه الهيئات ومحاولة تقديم مجموعة من المقترحات لضمان تفعيل عملها، وأبرز ما توصلت إليه الدراسة بأنه أحياناً لا توجد هيئة رقابة شرعية داخل المصارف الإسلامية، أو يوكل الأمر فيها إلى مراقب شرعي واحد؛ مما يجعل مجال الخطأ واسعاً في الجانب الشرعي، كما أن وجود هذه الهيئة بشكل دوري بالمصرف وليس بشكل دائم يحد من إشرافها الكامل والدقيق على مختلف قضايا المصرف الإسلامي.

أما مسعود ومحمد (2020) فقد هدفا في دراستهما إلى إبراز واقع هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الليبية وتناول المشاكل والصعوبات الحالية التي تواجه عمل هيئات الرقابة الشرعية وتحد من فاعليتها سعيًا إلى تطوير نظام عمل هذه الهيئات الرقابية والوصول لنتائج ملائمة لتفعيل منهجية للرقابة الشرعية تتماشى مع عمل المصارف الإسلامية في ليبيا. وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والاستنباطي؛ لضرورة الضبط الشرعي للمعاملات المصرفية الإسلامية، وتم تطبيق الدراسة على عينة من المدراء والموظفين وأعضاء الهيئات الشرعية العاملين في المصارف التي طبقت عليها العينة بأسلوب المقابلات الشخصية. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأييد من عينة الدراسة على تبعية هيئة الرقابة الشرعية في الهيكل التنظيمي للجمعية العمومية، باختلاف الآلية في مصرف ليبيا المركزي فهي تتبع لمجلس الإدارة، وأنه يوجد بطء في مجال تطوير العمل المصرفي

الإسلامي في ليبيا، وأن المنتجات المصرفية الإسلامية محدودة جداً في البيئة الليبية، وذلك بسبب الانقسام المؤسسي وظروف البلاد، كما يوجد عدم التزام من بعض المصارف بالضوابط والقرارات التي تصدرها هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف؛ مما يصعب على الجهات الإدارية ضبطها والتحقق منها.

وفي الإطار ذاته، فحص البحباح وآخرون (2021) آلية عمل الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي من حيث (المكونات، وعدد الأعضاء، والتخصصات، والمهام)، والكشف عن دور الرقابة الشرعية ومساهمتها في تطوير المصرف، وتحديد العقبات والصعوبات التي تواجه المصرف والرقابة الشرعية في عملية التطوير. ولتحقيق هذا الهدف، تم اتباع المنهج الوصفي واستخدام دراسة حالة ومقابلات نوعية مع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية؛ لأن بيانات المقابلات تعتبر مفيدة بشكل خاص لأغراض دراسة الحالة. وأشارت النتائج إلى أن للرقابة الشرعية دوراً هاماً وفعالاً في المصرف الليبي الإسلامي، وأنه توجد بعض المشكلات والعقبات التي تواجه المصرف، مثل: الظروف السياسية والاقتصادية، ونقص الكوادر المؤهلة في مجال الصيرفة الإسلامية في ليبيا، مما يؤثر على عملية التطوير. بينما تخصص الصهبي وآخرون (2022) في دراسة العلاقات التعاقدية لهيئات الرقابة الشرعية وإدارات المراجعة الشرعية ودورهما في تعزيز بيئة الحوكمة الشرعية، من خلال تحديد مفهوم النظام الرقابي الشرعي بشكل عام والرقابة الشرعية والمراجعة الشرعية بشكل خاص، ومعرفة أشكال وأهداف هيئات الرقابة الشرعية، وكذلك تحديد أهمية ومهام المراجعة الشرعية، واستعراض مبادئ وأهداف الحوكمة الشرعية، بغية الوصول إلى واقع هيئات الرقابة الشرعية في ليبيا، وتحديد نوع العلاقات التعاقدية بين هيئات الرقابة الشرعية وإدارات المراجعة الشرعية والمراجع الشرعي الخارجي ومجالس الإدارة بالمصارف لغرض تعزيز بيئة الحوكمة الشرعية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي والاستقرائي لاستنباط النتائج وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها إن النظام الشرعي المتكامل قادر على تعزيز بيئة الحوكمة الشرعية، وأن العلاقة التعاقدية بين هيئات الرقابة الشرعية وإدارات المراجعة الشرعية علاقة فنية تكاملية تعزز من بيئة الحوكمة الشرعية.

ومن جانبه، ألقى سالم (2023) الضوء على واقع الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية العاملة في ليبيا، لاسيما وأن التجربة الليبية تجربة حديثة نسبيًّا اتسمت بالعديد من الاختلالات، وهو ما جعلها في أمس الحاجة لنظام من الحوكمة الشرعية يكفل التزام المؤسسات المالية بالمبادئ الشرعية، ويحقق التأكيد المعقول للمتعاملين معها، سواءً كانوا مُلاكاً أو مستثمرين أو مستفيدين، واتبع في هذه الدراسة المنهج الوصفي واستخدمت الدراسات السابقة كوسيلة لجمع البيانات، وخلصت الدراسة إلى ضرورة إيجاد نظام من الحوكمة الشرعية يكفل استقلال الجهة الرقابية، مع انفراد الهيئة المركزية بالإفتاء في القضايا العامة، وتفعيل التفتيش الشرعي وإدارة المخاطر الشرعية، ومؤسسات المراجعة الخارجية المستقلة على منوال مؤسسات المراجعة الخارجية المعتمدة.

وحاول المشهداني (2023) تسليط الضوء على الرقابة الشرعية تحليلاً لواقعها واستشرافاً لمستقبلها وتطويراً لأدواتها وآلياتها من أجل أن تكون أكثر تأهيلاً ومهنية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي، وجمعت بياناتها من الأدبيات السابقة لتتوصل إلى أن أهم باعث على استحداث وظيفة هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية هو ضمان سلامة أعمال المصرف الإسلامي من المحاذير الشرعية وكسب ثقة المتعاملين بإضفاء الصبغة الشرعية على جميع أعماله ونشاطاته، وأن غياب الرقابة الشرعية عن المصارف الإسلامية يعني إبعاد هذه المؤسسات عن الصبغة الشرعية التي قامت عليها، فيضعف ذلك من ثقة الجمهور بهذه المؤسسات ويقلل من نسبة المتعاملين معها. وإن الطريق الأفضل لضمان مصداقية هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية هو تمتع هذه الهيئات بالاستقلال الكامل عن المصارف الإسلامية التي تعمل فيها.

واستهدف سحويل (2024) تحديد أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على تعزيز ثقة العملاء في المصارف الإسلامية في فلسطين. ولتحقيق أهدافها، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وقد شمل مجتمع الدراسة عملاء ثلاثة مصارف إسلامية في فلسطين، وهي المصرف الإسلامي الفلسطيني، والمصرف العربي الإسلامي، ومصرف الصفا الإسلامي. وأظهرت النتائج أن خصائص هيئة الرقابة الشرعية لاقت استحسان المشاركين، الذين وصفوها بأنها "مقبولة". ويعكس هذا رضا العملاء وثقتهم بهذه

الخصائص، التي تشمل جوانب مهمة كالمراقبة والمساءلة والاستقلالية والكفاءة والسرية والاتساق. كما حظيت ثقة العملاء بالمصارف الإسلامية باستحسان مماثل، مما يشير إلى ارتباط هذه الثقة ارتباطاً وثيقاً بخصائص هيئات الرقابة الشرعية.

وأخيراً، هدفا بودفة وكرمية (2025) في دراستهما إلى التعرف على هيئة الرقابة الشرعية باعتبارها من أهم ركائز الحوكمة في البنوك الإسلامية، وذلك من خلال دراسة مدى التزام بعض المصارف الإسلامية في الوطن العربي بمعيار الحوكمة رقم (1) وعنوانه "تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها"، الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. متبعاً المنهج الوصفي ومعتمداً على التحليل المقارن بين تقارير هيئات الرقابة الشرعية في المصارف محل الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود التزام كلي بمعيار الحوكمة رقم (1) من طرف المصرف العربي الإسلامي الدولي والمصرف الإسلامي الفلسطيني، والتزام جزئي من طرف مصرف دخان.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة، يتضح أن معظم هذه الدراسات ركزت على دور هيئة الرقابة الشرعية وأهميتها في المصارف الإسلامية، وعلى آليات عملها واستقلاليتها والعلاقات التنظيمية التي تربطها بإدارات المصارف، إضافة إلى إبراز دورها في تعزيز الحوكمة الشرعية وبناء ثقة المتعاملين (كردودي وبختي، 2017؛ مسعود ومحمد، 2020؛ البحباح وآخرون، 2021؛ الصهبي وآخرون، 2022؛ سالم، 2023؛ المشهداني، 2023؛ سحويل، 2024). كما اهتمت بعض الدراسات بتحليل واقع الرقابة الشرعية في بيئات محددة، وتسليط الضوء على المعوقات والتحديات التي تواجه عمل هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، خاصة في البيئة الليبية، نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية ونقص الكوادر المؤهلة (مسعود ومحمد، 2020؛ البحباح وآخرون، 2021؛ سالم، 2023). إلا أن هذه الدراسات، على الرغم من أهميتها، لم تركز بشكل مباشر على تحليل تقارير هيئة الرقابة الشرعية، ولم تقم بتقييم مدى توافق محتوى هذه التقارير مع متطلبات معيار الحوكمة رقم (1) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (آيوفي)، حيث اكتفت في الغالب بدراسة الجوانب التنظيمية أو الوظيفية أو المفاهيمية للرقابة الشرعية، دون التطرق إلى التقارير باعتبارها مخرجاً رسميًّا يعكس مستوى الالتزام الفعلي بالحوكمة الشرعية (كردودي وبختي، 2017؛ الصهبي وآخرون، 2022؛ المشهداني، 2023).

وتُعد الدراسة التي قدمها بودفة وكرمية (2025) من الدراسات القليلة التي تناولت معيار الحوكمة رقم (1) بشكل مباشر، إلا أنها ركزت على مدى التزام المصارف الإسلامية بالمعيار بصورة عامة، ولم تركز بشكل مستقل ومفصل على تحليل تقارير هيئة الرقابة الشرعية من حيث محتواها وتوافقها مع متطلبات المعيار. ومن هنا تأتي القيمة المضافة للدراسة الحالية، إذ تسعى إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل تقارير هيئة الرقابة الشرعية بالمصارف وقياس مدى توافقها مع متطلبات معيار الحوكمة رقم (1)، بما يُسهم في تقديم صورة أوضح عن واقع الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية، وبالتالي مساعدة هذه المصارف، ولاسيما إداراتها العليا، على التعرف على مدى توافق تقارير هيئة الرقابة الشرعية مع متطلبات معيار الحوكمة رقم (1) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (آيوفي)، الأمر الذي يُسهم في تعزيز الالتزام بالحوكمة الشرعية وتحسين مستوى الشفافية والإفصاح في التقارير المالية. كما يمكن أن تُعد نتائج هذه الدراسة مؤشراً على مستوى جودة التقارير الشرعية المنشورة، ومدى قدرتها على عكس الالتزام الفعلي بأحكام الشريعة الإسلامية.

وانطلاقاً من ذلك، اطلع الباحثان على تقارير هيئات الرقابة الشرعية المنشورة ضمن التقارير المالية السنوية لبعض المصارف الليبية، ولاحظا وجود تباين في شكل ومحتوى هذه التقارير، الأمر الذي أثار لديهما تساؤلاً حول مدى توافقها مع المعايير الصادرة في هذا الجانب. وقد تعزز هذا التساؤل عند الاطلاع على معايير الحوكمة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (آيوفي)، ولاسيما معيار الحوكمة رقم (1)، الذي يحدد متطلبات تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها ومحتوى تقريرها. كما ازدادت حدة مشكلة الدراسة عند مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة، حيث تبيّن وجود ندرة واضحة في الدراسات السابقة التي تناولت بشكل مباشر توافق تقارير هيئة الرقابة الشرعية مع متطلبات معيار الحوكمة رقم (1) كما سبقت الإشارة، الأمر

الذي يشير إلى وجود فجوة تستدعي الدراسة والتحليل، خاصة في البيئة الليبية. وعليه، يمكن اختصار مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: **ما مدى توافق تقارير هيئة الرقابة الشرعية بالمصارف مع متطلبات معيار الحوكمة رقم (1) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (آيوفي)؟** ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الآتية:

1. ما مدى توافق تقارير هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف المتحد للتجارة والاستثمار مع متطلبات معيار الحوكمة رقم (1) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (آيوفي)؟
2. ما مدى توافق تقارير هيئة الرقابة الشرعية بمصرف السراي للتجارة والاستثمار مع متطلبات معيار الحوكمة رقم (1) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (آيوفي)؟
3. ما مدى توافق تقارير هيئة الرقابة الشرعية بمصرف اليقين مع متطلبات معيار الحوكمة رقم (1) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (آيوفي)؟

2. المنهجية:

وفي سبيل الإجابة عن التساؤلات السابقة، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، نظراً لملاءمته لطبيعة مشكلة الدراسة وتساؤلاتها التي تهدف إلى توصيف وتحليل مدى توافق تقارير هيئة الرقابة الشرعية في المصارف مع متطلبات معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (1) المعنون بـ"تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها" الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). ويُستخدم هذا المنهج لرصد واقع التطبيق العملي لمتطلبات الحوكمة الشرعية كما تظهر في التقارير المنشورة، وتحليلها في ضوء الإطار المعياري المعتمد. وتتمثل أداة جمع البيانات في تقارير هيئة الرقابة الشرعية المنشورة ضمن التقارير السنوية لكل من: المصرف المتحد للتجارة والاستثمار، مصرف السراي للتجارة والاستثمار، مصرف اليقين، وذلك خلال الفترة من 2020م إلى 2024م، حيث تُعد هذه التقارير مصدراً مباشراً يعكس مستوى التزام المصارف بمتطلبات الحوكمة الشرعية، ولقد اختريت هذه المصارف بالذات نظراً لتوافر التقارير المالية السنوية عبر الموقع الرسمي للمصارف على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت). وقد تم إخضاع هذه التقارير لأسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis)، لما يوفره من موضوعية ودقة في تحليل النصوص المكتوبة واستخلاص المؤشرات الدالة على مستوى التوافق مع المتطلبات المعيارية.

ولغرض تنفيذ عملية التحليل، تم إعداد نموذج تحليل أو قائمة فحص (Check List) استناداً إلى بنود ومتطلبات معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (1) (بتحديث عام 2020م)، وبما ينسجم مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها. وقد صُممت هذه القائمة بصورة منهجية تُسهم في قياس مستوى التوافق لكل بند في التقارير مع كل متطلب من متطلبات المعيار، مع مراعاة وضوح البنود وقابليتها للتطبيق على التقارير محل الدراسة. واعتمدت الدراسة في قياس مستوى التوافق على استخدام المتغير الثنائي غير المرجّح (Unweighted Binary Variable)، وهو أسلوب شائع في دراسات تحليل المحتوى، حيث يتم منح القيمة (1) للبند الذي يظهر توافقاً مع متطلبات المعيار، في حين تُمنح القيمة (0) للبند الذي لا يظهر هذا التوافق أو يغيب الإفصاح عنه. وبعد الانتهاء من عملية الترميز، يتم احتساب النسبة المئوية لمستوى التوافق الكلي للتقارير محل الدراسة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إحدى حدود هذه الدراسة يتمثل في اعتمادها على المنهج الوصفي القائم على التحليل الكمي البسيط باستخدام النسب المئوية لقياس مستوى التوافق، دون استخدام اختبارات إحصائية استدلالية مثل اختبار (t–test) أو تحليل التباين (ANOVA) أو معاملات الارتباط. ويُعزى ذلك إلى طبيعة الدراسة التي تركز على تحليل محتوى تقارير الحوكمة الشرعية وقياس مدى الالتزام بالمعايير من حيث الوجود أو الغياب، وليس اختبار العلاقات أو الفروق بين المتغيرات. وبناءً عليه، فإن نتائج الدراسة تقتصر على الوصف والتفسير ولا يمكن تعميمها في إطار استدلالي إحصائي أعمق.

3. الخلفية النظرية لموضوع الدراسة:

1.3. مفهوم الحوكمة الشرعية:

وردت العديد من التعريفات للحوكمة، فقد عُرّفت بأنها "الطريقة التي يتم بها تنظيم شؤون وأعمال المصارف من قبل مجالس إداراتها، والإدارة التنفيذية، التي تحدد الأساليب السليمة في وضع أهداف واستراتيجيات المصارف وعملياتها اليومية، وتحقق مبدأ المساءلة أمام المساهمين، وتراعي حقوق الأطراف ذات العلاقة، والقواعد والتعليمات الصادرة عن السلطة الرقابية، وحماية مصالح المودعين، وما يتطلبه ذلك من ضرورة تطوير نظام إدارة قوية للمخاطر" (بنك الكويت المركزي، 2016: 6). أما الحوكمة الشرعية فهي لا تختلف كثيراً من حيث التعريف، فكل التعريفات تنطلق من التعريف العام للحوكمة وتقوم بتطويعها لتتماشى مع طبيعة المؤسسات العاملة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، فقد ذُكر أنها ذلك النظام الذي تُدار بموجبه المصارف الإسلامية إدارةً رشيدة، بهدف توفيق المصالح وضمان الحقوق لكافة الأطراف المرتبطة بها، وتحقيق الشفافية والإفصاح عن أداء المصارف الإسلامية، وعن عرض القوائم والتقارير والمعلومات المالية، وكذلك الإفصاح عن مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، بما يحقق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي للمصرف نفسه وللقطاع المصرفي الإسلامي، ويسهم في تحقيق النمو الاقتصادي العام في المجتمع، بل وحتى تحقيق النمو الاقتصادي للأمة الإسلامية ككل (فرحان وعبد القادر، 2014).

2.3. مفهوم الرقابة الشرعية بوصفها إحدى آليات تفعيل الحوكمة الشرعية:

اختلفت الدراسات المعاصرة في تعريف الرقابة الشرعية على اتجاهين رئيسيين. حيث اقتصر الاتجاه الأول على اعتبار الرقابة الشرعية عملية فحص ومراجعة أعمال المؤسسة للتحقق من مدى التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. وقد تبنّى هذا الاتجاه معيار الضبط الشرعي الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي). وأما الثانية فإنها جعلت الرقابة الشرعية نظاماً متكاملاً –والفحص أو المراجعة جزء من أجزائه– وهذا ما سارت عليه هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في برنامج المراجع والمراقب الشرعي، كما أخذ به بعض الباحثين، وبناءً على هذا الاتجاه فتعرف الرقابة الشرعية بأنها: نظام متكامل يهدف إلى التحكم الشرعي، والتأثير في جميع الكيانات الداخلية والخارجية، من خلال الامتثال وفحص العقود والاتفاقيات والأنشطة والعمليات وحماية لحقوق وكتابة التقارير، لتحقيق أهداف المؤسسة بالطرق التي تتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2016؛ بنك الكويت المركزي، 2016، أبو العز، 2017؛ الفزيع، 2020). أما عطية (2007) فقد أوجز تعريف الرقابة الشرعية في أنها توجيه المؤسسة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، ومراقبة مدى التزامها بذلك، على أن يشمل التعريف من وجهة نظره ثلاثة مهام: إصدار الفتاوى والقرارات الشرعية، توجيه أعمال المؤسسة، مراجعة أعمال المؤسسة. وكذلك عرفها العليات (2006: 47) بأنها "التحقق من مدى مطابقة أنشطة المصرف الإسلامي للشريعة الإسلامية الغراء".

3.3. معيار الحوكمة رقم (1) للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن الأيوفي: النشأة والهدف

اعتمد هذا المعيار من مجلس معايير المحاسبة والمراجعة التابع للآيوفي في اجتماعه الثالث عشر بتاريخ 15–16 يونيو 1997م وطبق هذا المعيار على قوائم المؤسسات المالية الإسلامية للفترات المالية التي تبدأ في 1 يناير 1999م، وإن الهدف من هذا المعيار هو وضع القواعد والإرشادات بشأن التعريف بهيئة الرقابة الشرعية وكيفية تكوينها وتعيين أعضائها والاستغناء عنهم والتقرير الصادر عنها؛ وذلك لضمان التزام هذه المؤسسات في كافة أعمالها ونشاطاتها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. وفيما يلي تفصيلاً لمحتويات هذا المعيار:

1.3.3. مفهوم هيئة الرقابة الشرعية واختصاصاتها: أوضح معيار الحوكمة رقم (1) أن المقصود بهيئة الرقابة الشرعية أنها جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات المالية الإسلامية، ويجوز أن يكون أحد أعضائه من غير الفقهاء شريطة أن يكون متخصصاً في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وملمًا بفقه المعاملات. وتتولى هيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2015).

2.3.3. تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتحديد مكافأتها: نص معيار الحوكمة رقم (1) بشأن تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها على أنه (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2015):

1. يجب أن يكون لكل مؤسسة هيئة رقابة شرعية يُعيّنها المساهمون في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية؛ وذلك بناء على توصية من مجلس الإدارة، مع مراعاة القوانين والأنظمة المحلية. ويحق للمساهمين تفويض مجلس الإدارة بتحديد المكافأة لهيئة الرقابة الشرعية.
2. يجب أن يتم الاتفاق بين هيئة الرقابة الشرعية والمؤسسة على شروط الارتباط. كما يتعين أن تكون الشروط المتفق عليها مثبتة في خطاب التعيين.
3. يجب على هيئة الرقابة الشرعية أن تتأكد من قيام المؤسسة بتوثيق وتأكيد قبول هيئة الرقابة الشرعية للتعيين. ويجب أن يشتمل خطاب تعيين هيئة الرقابة الشرعية على إشارة تدل على التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
4. تعيين هيئة الرقابة الشرعية من بين أعضائها أو غيرهم مراقباً أو أكثر للمساعدة في أداء مهامها.

ولكن في الواقع، توجد العديد من المصارف الإسلامية لم تحدد في نظمها الأساسية طريقة تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، وعادة ما يتم تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بأحد الطرق التالية: من قبل الجمعية العمومية للمساهمين؛ من قبل مجلس الإدارة؛ أو بموافقة جهة خارجية، غالباً ما تكون هيئة عليا (زرقط، 2015).

3.3.3. تكوين هيئة الرقابة الشرعية واختيار أعضائها والاستغناء عن خدماتهم: عند تكوين أو تشكيل هيئة الرقابة الشرعية يجب مراعاة الشروط التالية (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2015):

1. يجب أن تتكون هيئة الرقابة الشرعية من أعضاء لا يقل عددهم عن ثلاثة، ولهيئة الرقابة الشرعية الاستعانة بمختصين في إدارة الأعمال و/ أو الاقتصاد و/ أو القانون و/ أو المحاسبة وغيرهم. ويجب ألا تضم هيئة الرقابة الشرعية في عضويتها مديرين من المؤسسة وألا تضم مساهمين ذوي تأثير فعّال.
2. يتم الاستغناء عن خدمات عضو هيئة الرقابة الشرعية بموجب توصية من مجلس الإدارة يعتمدها المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية.

4.3.3. تقرير هيئة الرقابة الشرعية: يُعدّ التقرير الذي تقدمه هيئة الرقابة الشرعية الوسيلة الرسمية والأسلوب الأمثل لإبداء رأيها بشأن مدى التزام المؤسسة المالية بأحكام الشريعة الإسلامية خلال الفترة المالية. ويُعد التقرير الشرعي وسيلة الاتصال المعتمدة عرفاً في مخاطبة جمعية المساهمين ومالكي الأموال وجمهور المتعاملين. وقد جُعل التقرير السنوي أصلاً من أصول أعمال الهيئات الشرعية، عملاً بمقتضى دلالة العرف المالي والمصرفي العام؛ إذ يستند ذلك إلى أصل فقهي يتمثل في قاعدة متفرعة عن القاعدة الفقهية الكلية: "المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً"، وهي إحدى تطبيقات القاعدة الفقهية الكبرى: "العادة محكمة". وقد جرى العرف في كثير من النظم الأساسية للمؤسسات المالية على أن تقدم الهيئة الشرعية تقريراً سنوياً إلى الجمعية العامة للمؤسسة، يشتمل على رأيها في مدى توافق أعمال المؤسسة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وما قد يكون لديها من ملاحظات في هذا الشأن، على أن يُدرج هذا التقرير ضمن التقرير السنوي للمؤسسة المالية. وتنقسم التقارير الشرعية إلى نوعين رئيسين، هما التقرير الدوري والتقرير السنوي، وتختلف مضامينهما وأشكالهما تفصيلاً بحسب الاعتبارات العملية وقرائن العمل السائدة في المؤسسة المالية الإسلامية، سواءً كانت

مصرفاً، أو شركة استثمار، أو شركة تأمين. وفي هذا السياق، باتت الهيئات الشرعية اليوم أكثر وعياً بضرورة تطوير أساليب عرض البيانات وتحسين منهجية صياغة التقارير الشرعية بنوعيها الدوري والسنوي، بما يعكس سعي هيئات الفتوى والرقابة الشرعية إلى تحقيق مستوى متقدم من النضج الفني والتشغيلي في أداء مهامها (حميش، 2007؛ بارة، 2023).

5.3.3. العناصر الأساسية لتقرير هيئة الرقابة الشرعية: لقد حدد معيار الحوكمة رقم (1) العناصر الأساسية لتقرير هيئة الرقابة الشرعية، وفيما يلي توضيحاً لهذه العناصر (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2015):

1. **عنوان التقرير:** يجب أن يكون لتقرير الهيئة عنوان مناسب، مثل: تقرير هيئة الرقابة الشرعية بشأن مدى التزام مؤسسة..... بأحكام الشريعة الإسلامية في الفترة من..... وإلى.....
2. **الجهة التي يوجه إليها تقرير هيئة الرقابة الشرعية:** يجب أن يوجه التقرير بالكيفية المناسبة حسبما تقتضيه ظروف التكليف والقوانين والأنظمة المحلية، فقد يُوّجه إلى المساهمين (الجمعية العمومية)، وقد يوجه للجهات الرقابية مثل: المصرف المركزي.
3. **الفقرة الافتتاحية أو التمهيدية:** يجب أن يوضح في تقرير هيئة الرقابة الشرعية الغرض من الارتباط أو التكليف، ويكون إيضاح مثل هذه الأمور في فقرة افتتاحية (تمهيدية) على النحو التالي: "وفقاً لخطاب التكليف، يجب علينا تقديم التقرير التالي". كما يجب أن تصف فقرة النطاق طبيعة العمل الذي تم أداؤه. ويكون إيضاح مثل هذه الأمور في فقرة النطاق على النحو التالي: "لقد راقبنا المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحتها المؤسسة خلال الفترة. لقد قمنا بالمراقبة الواجبة لإبداء رأي عما إذا كانت المؤسسة التزمت بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك بالفتاوى والقرارات والإرشادات المحددة التي تم إصدارها من قبلنا".
4. **فقرة مسؤولية الإدارة:** يجب أن يشتمل التقرير على بيان واضح يفيد أن إدارة المؤسسة مسؤولة عن الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بصورة صحيحة. ويكون إيضاح مثل هذه الأمور على النحو التالي: "تقع مسؤولية التأكد من أن المؤسسة تعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على الإدارة، أما مسؤولياتنا فتنحصر في إبداء رأي مستقل بناء على مراقبتنا لعمليات المؤسسة، وفي إعداد تقرير لكم".
5. **نطاق عمل هيئة الرقابة الشرعية:** في هذه الفقرة، يجب على الهيئة أن تقوم بتأكيد على أنها قامت بتنفيذ الاختبارات والإجراءات المناسبة ومراقبة العمل بالكيفية المناسبة. وحيثما كان ذلك مناسباً، يجب فحص الأدلة، على أساس الاختبار لكل نوع من العمليات، التي تؤيد الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في العمليات والمعاملات التي تتعاقد عليها المؤسسة ذات العلاقة. ويكون إيضاح هذه الأمور على النحو التالي: "لقد قمنا بمراقبتنا التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة من المؤسسة على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات"، و"لقد قمنا بتخطيط وتنفيذ مراقبتنا من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن المؤسسة لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية".

وحيثما كان ذلك مناسباً، يجب أن يتضمن تقرير هيئة الرقابة الشرعية بياناً واضحاً يفيد أن القوائم المالية قد تم فحصها من حيث ملاءمة الأساس الشرعي الذي تم الاستناد عليه في توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار. وأيضاً حيثما كان ذلك مناسباً، يجب أن يتضمن التقرير بياناً واضحاً يفيد أن جميع المكاسب التي تحققت للمؤسسة من مصدر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية تصرف لأغراض خيرية.

وأخيراً، ففي حالة قيام المؤسسة بإعداد قائمة مصادر واستخدامات أموال الزكاة والصدقات، يجب على هيئة الرقابة الشرعية أن تبين في تقريرها ما إذا كان احتساب الزكاة تم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

6. **فقرة الرأي:** يجب على هيئة الرقابة الشرعية أن تبين في تقريرها ما إذا كانت عقود المؤسسة المالية الإسلامية والوثائق المتعلقة بها تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. ويكون إيضاح هذه الأمور في فقرة الرأي على النحو التالي: في رأينا:

- أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها المؤسسة خلال العام المنتهي ... التي اطلعنا عليها تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وتشتمل فقرة الرأي على العبارات التالية، حيث يكون ذلك مناسباً:

- أن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد تم صرفها في أغراض خيرية.
- أن احتساب الزكاة تم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وإذا تبين لهيئة الرقابة الشرعية أنه قد وقع من إدارة المؤسسة مخالفة لأحكام أو مبادئ الشريعة الإسلامية أو الفتاوى أو القرارات أو الإرشادات التي أصدرتها هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة، فيجب عليها بيان ذلك في فقرة الرأي من تقريرها.

7. **تاريخ التقرير:** يجب على هيئة الرقابة الشرعية أن تبين الفترة التي يشملها التقرير، وأن تؤرخ تقريرها بتاريخ إتمام عملية المراقبة. كما يجب على هيئة الرقابة الشرعية ألا تؤرخ التقرير قبل التاريخ الذي تم به توقيع أو اعتماد القوائم المالية من إدارة المؤسسة.
8. **توقيع هيئة الرقابة الشرعية:** يجب أن يتضمن تقرير هيئة الرقابة الشرعية على جميع أسماء أعضاء الهيئة، مع ضرورة احتوائه على توقيع جميع الأعضاء.

4. الإطار العملي للدراسة:

إن الجزئيات التالية تسلط الضوء على أداة جمع البيانات وآلية تحليلها، وتستعرض تحليلات البيانات للمصارف قيد الدراسة، تمهيداً لاستخلاص مجموعة الاستنتاجات.

1.4. أداة جمع البيانات وآلية تحليلها:

اعتمدت الدراسة في جمع بياناتها على تقارير هيئات الرقابة الشرعية المنشورة ضمن التقارير المالية السنوية للمصارف محل الدراسة خلال الفترة 2020–2024م. وتُعد هذه التقارير وثائق رسمية صادرة عن جهة رقابية داخل المصرف تتمتع باستقلالية مهنية ومسؤولية شرعية وقانونية، حيث تتضمن رأي الهيئة بشأن مدى التزام المصرف بأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية في أنشطته ومعاملاته. ويمنح هذا المصدر الدراسة درجة عالية من الموثوقية والموضوعية، نظراً لارتباط هذه التقارير بمنظومة الإفصاح داخل المصرف، وهي منظومة يجب أن تكون خاضعة لمتطلبات الحوكمة والرقابة الداخلية.

ولتحقيق أهداف الدراسة بصورة دقيقة، تم تصميم قائمة استقصاء (Check List) كأداة رئيسية لاستخلاص البيانات، حيث جرى تفريغ متطلبات تقرير هيئة الرقابة الشرعية الواردة في معيار الحوكمة رقم (1) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، وتحويلها إلى بنود قابلة للقياس. وتعكس هذه القائمة الإطار المعياري المرجعي الذي يحدد العناصر الواجب تضمينها في تقارير هيئات الرقابة الشرعية، الأمر الذي يضمن أن عملية القياس تستند إلى أساس مهني معترف به دولياً، وليس إلى تقديرات شخصية للباحثان.

وفي مرحلة التحليل، تم استخدام المتغير الثنائي غير المرجّح (Unweighted Binary Variable)، بحيث يُمنح كل بند من بنود قائمة الاستقصاء قيمة (1) في حال الإفصاح عنه، وقيمة (0) في حال عدم الإفصاح، دون إعطاء أوزان تفاضلية أو نسبية بين البنود، وذلك لتحقيق الموضوعية وتجنب التحيز في تقدير أهمية عنصر على حساب آخر.

وبعد تعبئة القائمة لكل مصرف ولكل عام من أعوام الدراسة، تم احتساب النسبة الإجمالية لدرجة التوافق من خلال قسمة مجموع البنود المفصح عنها على إجمالي البنود الواردة في القائمة، ثم تحويلها إلى نسبة مئوية، بحيث يتمكن الباحثان من قياس

مستوى التوافق بصورة كمية قابلة للمقارنة، سواءً بين المصارف محل الدراسة أو عبر الفترات الزمنية المختلفة للمصرف الواحد، كما تسمح هذه الآلية برصد اتجاهات التطور أو التراجع في التوافق مع متطلبات الحوكمة الشرعية الخاصة بالتقرير.

وفي هذا الصدد، يجب التنويه على أن معيار الحوكمة رقم (1) ينص على أنه في حال قيام المصرف بإعداد قائمة مصادر واستخدامات أموال الزكاة، فيجب على هيئة الرقابة الشريعة أن تشير في تقريرها إلى ما إذا كانت الزكاة محتسبة وفق أحكام الشريعة الإسلامية. ونظراً لعدم قيام المصارف محل الدراسة بإعداد هذه القائمة فقد تم إلغاء هذا المتطلب من قائمة الاستقصاء. وبالتالي أصبحت قائمة الفحص كما يلي:

جدول:(1). قائمة الفحص المستخدمة في احتساب نسب التوافق

البيان	الأعوام				
	2020	2021	2022	2023	2024
يحتوي تقرير هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف على عنوان.	×	×	×	×	×
يوضح تقرير هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف الجهة التي يوجه إليها التقرير.	×	×	×	×	×
يتضمن تقرير هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف فقرة افتتاحية أو تمهيدية.	×	×	×	×	×
توضح الفقرة الافتتاحية أو التمهيدية الغرض من تكليف هيئة الرقابة الشرعية، مثلاً "وفقاً لخطاب التكليف، يجب علينا تقديم التقرير التالي".	×	×	×	×	×
يتضمن تقرير هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف فقرة توضح نطاق عمل الهيئة.	×	×	×	×	×
تحتوي فقرة نطاق عمل الهيئة على وصف لطبيعة العمل الذي تم أداؤه.	×	×	×	×	×
تؤكد هيئة الرقابة الشرعية في تقريرها – بفقرة نطاق العمل– أنها قامت بتنفيذ الاختبارات والإجراءات المناسبة.	×	×	×	×	×
تؤكد هيئة الرقابة الشرعية في تقريرها أنها قامت بفحص الأدلة على أساس الاختبار لكل نوع من العمليات والمعاملات التي يتعاقد عليها المصرف ومعرفة مدى التزامه بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.	×	×	×	×	×
يتضمن تقرير هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف فقرة تبين رأي الهيئة.	×	×	×	×	×
تحتوي فقرة الرأي (أو فقرة مسؤولية الإدارة) على إبداء رأي بشأن التزام إدارة المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بصورة صحيحة.	×	×	×	×	×
يتضمن تقرير هيئة الرقابة الشرعية بياناً واضحاً يفيد أن القوائم المالية للمصرف تم فحصها من حيث ملاءمة الأساس الشرعي.	×	×	×	×	×
تؤكد هيئة الرقابة الشرعية في تقريرها أن توزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس المعتمد من قبلها والمتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.	×	×	×	×	×
تبين هيئة الرقابة الشرعية في تقريرها ما إذا كانت عقود المصرف والوثائق المتعلقة بها تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك ضمن فقرة الرأي.	×	×	×	×	×
توضح فقرة الرأي أنه قد وقع من إدارة المصرف مخالفة لأحكام أو مبادئ الشريعة الإسلامية أو الفتاوى أو القرارات أو الإرشادات التي أصدرتها هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف (إن وجدت).	×	×	×	×	×
تتضمن بياناً واضحاً يفيد أن جميع المكاسب التي تحققت للمصرف من مصدر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية تصرف لأعمال خيرية	×	×	×	×	×
يحتوي تقرير هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف على التاريخ.	×	×	×	×	×
يحتوي تقرير هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف على أسماء وتوقيعات جميع أعضاء الهيئة.	×	×	×	×	×
يتم نشر تقرير هيئة الرقابة الشرعية ضمن التقرير السنوي للمصرف.	×	×	×	×	×
إجمالي البنود المتوافقة مع متطلبات معيار الحوكمة رقم (1)	×	×	×	×	×
نسبة التوافق لكل عام من أعوام الدراسة	%	%	%	%	%
متوسط نسبة التوافق مع متطلبات معيار الحوكمة رقم (1)			××		

ولأغراض تفسير نتائج التحليل الكمي، تم اعتماد مقياس تصنيفي يوضح مستويات التوافق مع متطلبات المعيار محل الدراسة. ويهدف هذا التصنيف إلى تحويل النسب المئوية المحسوبة إلى دلالات وصفية تُسهم في تفسير درجة التوافق، وتسهّل المقارنة بين المصارف وعبر الفترات الزمنية المختلفة. ويعرض الجدول (2) فئات التوافق المعتمدة في الدراسة:

جدول:(2). فئات التوافق ودلالتها

نسبة التوافق	مستوى التوافق	الدلالة
من 80% إلى 100%	توافق مرتفع	التقرير يعكس تغطية واضـــحة لمعظم متطلبات المعيار، مع بعض الفجوات الطفيفة التي لا تؤثر على جودة الإفصاح.
من 70% إلى أقل من 80%	توافق جيد	التقرير يغطي أغلب متطلبات المعيار، مع وجود بعض الفجوات الجوهرية، لكنه يعكس جهداً مؤسسيًا واضحاً.
من 60% إلى أقل من 70%	توافق متوسط	التقرير يغطي بعض متطلبات المعيار، مع وجود فجوات جوهرية في البنود، لكنه يعكس محاولة واضحة لتطبيق المعايير.
من 50% إلى أقل من 60%	توافق مقبول	يغيب عدد من البنود عن التقرير، لكنه يعكس جهداً ملموساً لتحسين الإفصاح والالتزام بالمعايير.
أقل من 50%	توافق ضعيف	يغطي التقرير عدداً محدوداً من البنود، لكنه يظهر وجود بعض الجهود المبذولة، ويحتاج إلى تعزيز الإجراءات والإفصاح.

2.4. التحقق من ثبات تحليل المحتوى (موضوعية التحليل):

حرصاً على تعزيز موضوعية تحليل المحتوى والحد من التأثيرات المرتبطة بالتقدير الشخصي أثناء عملية الترميز، سعت الدراسة إلى التحقق من درجة الثبات في تطبيق أداة التحليل (قائمة الفحص)، وذلك من خلال قياس مستوى الاتفاق بين الباحثان عند تصنيف بنود التقارير محل الدراسة وفقاً لمتطلبات معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (1) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

وللتذكير فإن الدراسة اعتمدت على تقارير هيئة الرقابة الشرعية المنشورة لعدد (3) مصارف، وهي: المصرف المتحد للتجارة والاستثمار، مصرف السراي للتجارة والاستثمار، ومصرف اليقين، خلال الفترة الممتدة من عام 2020م إلى 2024م، مع ملاحظة أن البيانات المتاحة لمصرف اليقين اقتصرت على ثلاثة أعوام فقط (2020م، 2023م، 2024م). وبناءً عليه، بلغ إجمالي التقارير الخاضعة للتحليل (13) تقريراً، وباحتساب عدد بنود قائمة الفحص (المشار إليها في الجدول رقم (1)) لكل تقرير، بلغ إجمالي وحدات التحليل (234) وحدة ترميز (18 بند × 13 تقرير)، ولقياس درجة الاتفاق بين المحللين (الباحثان)، تم استخدام معامل الثبات وفق طريقة Holsti (Holsti's Method)، لكونه من الأساليب الشائعة والمناسبة في دراسات تحليل المحتوى التي تعتمد على الترميز الثنائي (وجود/عدم وجود)، ويُحتسب وفق المعادلة الآتية: (N1 + N2 = 2M / R)، حيث يشير الرمز (R) إلى معامل الاتفاق بين المحللين، و(M) إلى عدد حالات الاتفاق الفعلية بينهما، بينما يشير (N1) و(N2) إلى إجمالي قرارات الترميز لكل من المحلل (الباحث) الأول والمحلل (الباحث) الثاني على التوالي.

وقد أظهرت نتائج المقارنة وجود اختلافات محدودة في عملية الترميز بين الباحثين، بلغت (3) حالات اختلاف سنويًا بالنسبة للمصرف المتحد للتجارة والاستثمار، و(2) حالتي اختلاف سنويًا بالنسبة لمصرف السراي للتجارة والاستثمار، و(3) حالات اختلاف سنويًا بالنسبة لمصرف اليقين. وباحتساب مجموع الاختلافات عبر جميع أعوام الدراسة، يبلغ إجمالي حالات الاختلاف (34) حالة، الأمر الذي يعني تحقق الاتفاق في عدد (200) وحدة ترميز من أصل (234) وحدة. وعليه، تم احتساب معامل الثبات باستخدام طريقة Holsti بالمعادلة المذكورة أعلاه، وبلغ معامل الاتفاق 0.855 أي ما يُعادل 85.5%، وهي نسبة تعكس مستوى مرتفعاً من الثبات والاتساق في تطبيق أداة التحليل، وذلك وفق المعايير الاسترشادية التي أوردها (Neuendorf, 2002) في كتابه، حيث أوضح بأنه في الدراسات المتخصصة فإن معاملات الثبات التي تبلغ 90% أو أكثر تُعد مقبولة لدى جميع الباحثين دون

استثناء، في حين تعتبر المعاملات التي تبلغ 80% أو أكثر مقبولة في معظم المواقف البحثية، أما المستويات التي تقل عن هذا الحد، فهي تظل محل خلاف كبير بين الباحثين.

وبعد الانتهاء من قياس درجة الاتفاق ومعالجة حالات الاختلاف المحدودة في الترميز، قام الباحثان بمراجعة البنود محل الاختلاف والتشاور بشأنها في ضوء متطلبات معيار الحوكمة رقم (1) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، إلى أن تم التوصل إلى توافق نهائي بشأن جميع حالات الترميز والتحليل المعتمدة في الدراسة. وعليه، فإن النتائج الواردة في البحث تعكس تحليلاً توافقيًا تم الاتفاق عليه بين الباحثين بصورة مشتركة.

3.4. تحليل تقارير هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف المتحد للتجارة والاستثمار:

يوضح الجدول (3) خلاصة تحليل بيانات تقارير هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف المتحد للتجارة والاستثمار، وذلك في ضوء بنود قائمة الفحص المعتمدة في الدراسة. ويهدف التحليل إلى قياس مستوى توافق هذه التقارير مع متطلبات الإفصاح الواردة في معيار الحوكمة الشرعية:

جدول:(3). تحليل تقارير هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف المتحد للتجارة والاستثمار

البيان	الأعوام				
	2020	2021	2022	2023	2024
إجمالي البنود المتوافقة مع متطلبات معيار الحوكمة رقم (1)	14	14	14	15	15
نسبة التوافق لكل عام من أعوام الدراسة	%77.7	%77.7	%77.7	%83.3	%83.3
متوسط نسبة التوافق مع متطلبات معيار الحوكمة رقم (1)	%80				

تُظهر نتائج الجدول (3) أن مستوى توافق تقارير هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف المتحد للتجارة والاستثمار مع متطلبات معيار الحوكمة رقم (1) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) جاء بدرجة مرتفعة، حيث بلغ متوسط نسبة التوافق خلال فترة الدراسة (2020–2024م) نحو 79.94%. ويعكس هذا المتوسط التزاماً واضحاً بالإطار العام لبنية التقرير الشرعي، إلا أنه يكشف في الوقت ذاته عن وجود فجوات إفصاح أثرت في مستوى التوافق الكلي.

ويلاحظ من البيانات أن المصرف حافظ على توافق كامل (100%) في عدد كبير من البنود، مثل: وجود عنوان للتقرير، تحديد الجهة الموجه إليها، تضمين فقرة تمهيدية، توضيح نطاق عمل الهيئة، وصف طبيعة العمل والإجراءات المنفذة، الإشارة إلى فحص الأدلة على أساس الاختبار، عرض فقرة الرأي، بيان فحص القوائم المالية من الناحية الشرعية، إثبات التاريخ، ونشر التقرير ضمن التقرير السنوي. ويعكس ذلك انتظاماً في الهيكل العام للتقرير والتزاماً بالصياغة المعيارية الأساسية، مما يدل على وعي مؤسسي بأهمية الشكل النظامي للتقرير الشرعي.

ومع ذلك، فإن النتائج تكشف عن نقاط قصور ذات طبيعة رقابية وليست شكلية، يمكن تلخيصها في الآتي:

1. غياب الإفصاح عن تأكيد توافق توزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات الاستثمار مع الأساس المعتمد من الهيئة طوال جميع أعوام الدراسة، وهو بند جوهري يرتبط بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار ومصداقية التطبيق الفعلي للضوابط الشرعية.
2. عدم تضمين بيان يفيد التصرف في المكاسب غير المشروعة –إن وجدت– لأعمال خيرية في جميع التقارير.
3. عدم تضمين أسماء وتوقيعات جميع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية طوال فترة الدراسة، مما يضعف من قوة التوثيق الرسمي والإقرار الجماعي بالمسؤولية الشرعية.
4. تراجع الإفصاح عن الإشارة إلى وجود مخالفات شرعية، حيث ظهر الإفصاح في عامي 2020 و2021م ثم اختفى لاحقاً، مما قد يُفسَّر إما بعدم وجود مخالفات أو بالاتجاه نحو الصياغات العامة غير التفصيلية للتقرير، وهو ما يقلل من شفافية التقرير فيما يتعلق بالرقابة التصحيحية.

كما يُلاحظ أن نسبة التوافق انخفضت من 83.3% في عامي 2020 و2021م إلى 77.7% في الأعوام 2022–2024م، ويُعزى هذا الانخفاض إلى فقدان التوافق في بعض البنود. وبوجه عام، تعكس النتائج أن المصرف يلتزم ببنية التقرير الشرعي المنصوص عنها في معيار الحوكمة رقم (1) لهيئة AAOIFI وخاصةً من حيث الشكل، إلا أن بعض عناصر الإفصاح المهمة لا تزال بحاجة إلى تعزيز.

واستناداً إلى النتائج السابقة، يمكن الإجابة عن التساؤل الفرعي الأول للدراسة، وهو: **ما مدى توافق تقارير هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف المتحد للتجارة والاستثمار مع متطلبات معيار الحوكمة رقم (1) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (آيوفي)؟** بإن تقارير هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف المتحد للتجارة والاستثمار تتوافق بدرجة مرتفعة مع متطلبات معيار الحوكمة رقم (1) لهيئة AAOIFI، حيث بلغ متوسط التوافق نحو 80% خلال فترة الدراسة. ويعكس هذا التوافق التزاماً واضحاً بالهيكل المعياري للتقرير، مع وجود بعض القصور فيما يتعلق بالإفصاح عن كيفية توزيع الأرباح والخسائر على حسابات الاستثمار، وكيفية التعامل مع المكاسب غير المشروعة، وتوثيق التقرير بتوقيعات أعضاء الهيئة، إضافة إلى محدودية الإفصاح عن المخالفات الشرعية.

4.4. تحليل تقارير هيئة الرقابة الشرعية بمصرف السراي للتجارة والاستثمار:

يبين الجدول (4) خلاصة تحليل بيانات تقارير هيئة الرقابة الشرعية بمصرف السراي للتجارة والاستثمار، وذلك في ضوء بنود قائمة الفحص المعتمدة في الدراسة. ويهدف التحليل إلى قياس مستوى توافق هذه التقارير مع متطلبات الإفصاح الواردة في معيار الحوكمة الشرعية:

جدول:(4). تحليل تقارير هيئة الرقابة الشرعية بمصرف السراي للتجارة والاستثمار

البيان	الأعوام				
	2020	2021	2022	2023	2024
إجمالي البنود المتوافقة مع متطلبات معيار الحوكمة رقم (1)	14	13	13	13	13
نسبة التوافق لكل عام من أعوام الدراسة	%77.7	%72.2	%72.2	%72.2	%72.2
متوسط نسبة التوافق مع متطلبات معيار الحوكمة رقم (1)			%73.3		

تشير نتائج الجدول (4) إلى أن تقارير هيئة الرقابة الشرعية بمصرف السراي للتجارة والاستثمار حققت مستوى توافق جيد بوجه عام مع متطلبات معيار الحوكمة رقم (1) الصادر عن هيئة AAOIFI، حيث بلغ متوسط نسبة التوافق خلال فترة الدراسة (2020–2024م) نحو 73.3%. وتعكس هذه النسبة التزاماً من هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف بأغلب متطلبات الإطار العام لبنية التقرير الشرعي ومتطلباته الأساسية وفق المعايير ذات الصلة، مع وجود بعض جوانب القصور التي حالت دون الوصول إلى التوافق المرتفع.

وتوضح النتائج أن المصرف أظهر توافقاً كاملاً في معظم البنود ذات الطابع الشكلي والتنظيمي، مثل: وجود عنوان للتقرير، تحديد الجهة الموجه إليها، تضمين فقرة تمهيدية، توضيح نطاق عمل الهيئة، وصف طبيعة الإجراءات المنفذة، وجود فقرة الرأي، بيان فحص القوائم المالية من حيث الأساس الشرعي، تضمين التاريخ، نشر التقرير ضمن التقرير السنوي، وكذلك تضمين أسماء وتوقيعات جميع أعضاء الهيئة. ويعكس هذا انتظاماً واضحاً في الهيكل الرسمي للتقرير وحرصاً على استيفاء المتطلبات الشكلية والتوثيقية بدرجة عالية.

وعلى الرغم من النتائج الإيجابية السابقة، إلا أنه توجد بعض النتائج السلبية أو بعض القصور في الإفصاح بتقارير هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف، وهي:

1. غياب الإفصاح عن تأكيد فحص الأدلة على أساس الاختبار لكل نوع من العمليات والمعاملات طوال أعوام الدراسة، وهو عنصر يعكس العمق الفني لإجراءات الرقابة الشرعية، وليس مجرد جانب شكلي.
2. عدم الإفصاح عن تأكيد توافق توزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات الاستثمار مع الأساس المعتمد من الهيئة في جميع الأعوام، وهو بند يرتبط بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار ويُعد من عناصر الإفصاح الجوهرية.
3. ضعف الإفصاح عن المخالفات الشرعية – إن وجدت – حيث لم يظهر الإفصاح إلا في عام 2024 فقط، مما يشير إلى محدودية الشفافية في عرض الجوانب التصحيحية أو الرقابية خلال الأعوام السابقة.
4. عدم تضمين بيان يفيد التصرف في المكاسب غير المشروعة –إن وجدت– لأعمال خيرية في جميع التقارير.

كما يُلاحظ أن نسبة التوافق ظلت مستقرة عند 72.2% خلال الأعوام الأربعة الأولى، ثم ارتفعت إلى 77.7% في عام 2024م، وهو تحسن يُعزى إلى استيفاء بند إضافي في العام الأخير كما أشارت النقطة رقم (3) أعلاه.

وبناءً على نتائج التحليل السابق، يمكن الإجابة عن التساؤل الفرعي الثاني للدراسة، وهو: **ما مدى توافق تقارير هيئة الرقابة الشرعية بمصرف السراي للتجارة والاستثمار مع متطلبات معيار الحوكمة رقم (1) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (آيوفي)؟** بإن تقارير هيئة الرقابة الشرعية بمصرف السراي للتجارة والاستثمار تتوافق بدرجة جيدة مع متطلبات معيار الحوكمة رقم (1) لهيئة AAOIFI، حيث بلغ متوسط التوافق 73.3% خلال فترة الدراسة. ويعكس هذا التزاماً واضحاً بالهيكل المعياري للتقرير ومتطلبات الإفصاح الأساسية، إلا أن التوافق غير مرتفع بسبب غياب الإفصاح عن بعض البنود، لاسيما ما يتعلق بفحص الأدلة على أساس الاختبار، وكيفية توزيع الأرباح والخسائر على حسابات الاستثمار، إضافة إلى محدودية الإفصاح عن المخالفات الشرعية، وكيفية التصرف في المكاسب غير المشروعة للمصرف.

5.4. تحليل تقارير هيئة الرقابة الشرعية بمصرف اليقين:

باطلاع الباحثان على التقارير المالية المنشورة لمصرف اليقين خلال الفترة 2020–2024م اتضح له أن المصرف لم يقم بتضمين تقرير هيئة الرقابة الشرعية ضمن التقارير المالية المنشورة لعامي 2021م و2022م، أما بقية الأعوام فالتقرير موجود. وعليه، تم الاكتفاء بتحليل التقارير للأعوام التالية 2020م، 2023م، 2024م. ويبين الجدول (5) خلاصة تحليل بيانات هذه التقارير، وذلك في ضوء بنود قائمة الفحص المعتمدة في الدراسة. ويهدف التحليل إلى قياس مستوى توافق هذه التقارير مع متطلبات الإفصاح الواردة في معيار الحوكمة الشرعية:

جدول:(5). تحليل تقارير هيئة الرقابة الشرعية بمصرف اليقين

البيان	الأعوام		
	2020	2023	2024
إجمالي البنود المتوافقة مع متطلبات معيار الحوكمة رقم (1)	13	14	14
نسبة التوافق لكل عام من أعوام الدراسة	%72.2	%77.7	%77.7
متوسط نسبة التوافق مع متطلبات معيار الحوكمة رقم (1)	%75.86		

يظهر من الجدول رقم (5) أن تقرير عام 2020م حقق 13 بنداً من أصل 18 بند، أي بنسبة توافق بلغت 72.2%، وهو ما يصنف ضمن فئة التوافق الجيد. ويشير هذا إلى أن التقرير يغطي أغلب البنود الأساسية، مثل وجود العنوان والجهة الموجه إليها التقرير، والفقرة الافتتاحية، ونطاق عمل الهيئة، وإبداء الرأي بشأن مطابقة العمليات مع أحكام الشريعة. إلا أن التقرير لم يتضمن بعض البنود الجوهرية، مثل التأكيد على فحص الأدلة لكل نوع من العمليات، ومطابقة توزيع الأرباح والخسائر مع الأسس الشرعية، وذكر تاريخ التقرير، ما يعكس وجود فجوات محدودة تحتاج إلى تعزيز.

أما تقريري عامي 2023م و2024م، فقد حققا 14 بنداً من أصل 18 بند، أي بنسبة توافق 77.7% لكل عام. ويظهر من ذلك تحسناً طفيفاً مقارنة بعام 2020م، حيث تم إضافة بند يتعلق بتخصيص المكاسب المحرمة لأعمال خيرية. ويعكس هذا التحسن اهتمام المصرف بتحسين جودة التقرير تدريجياً، إلا أن بعض البنود الجوهرية ما زالت غير مغطاة، بما في ذلك التأكيد على الفحص الاختباري للأدلة لكل نوع من العمليات، ومطابقة توزيع الأرباح وتحميل الخسائر مع الأسس الشرعية، وذكر تاريخ التقرير، ما يشير إلى استمرار وجود فجوات تحتاج إلى معالجة لضمان تغطية شاملة لمتطلبات المعيار.

وبحساب متوسط نسبة التوافق عبر الأعوام الثلاث محل الدراسة، وصل المتوسط إلى 75.86%، وهو ما يقع ضمن فئة التوافق الجيد مما يشير إلى أن المصرف بذل جهداً ملموساً لتغطية متطلبات معيار الحوكمة رقم (1) الصادر عن هيئة AAOIFI، رغم أن بعض الجوانب الأساسية لم يتم تضمينها بشكل كامل في جميع الأعوام.

وبناءً على نتائج التحليل السابق، يمكن الإجابة عن التساؤل الفرعي الثالث للدراسة، وهو: **ما مدى توافق تقارير هيئة الرقابة الشرعية بمصرف اليقين مع متطلبات معيار الحوكمة رقم (1) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (آيوفي)؟** بإن تقارير هيئة الرقابة الشرعية بمصرف اليقين تتوافق بدرجة جيدة مع متطلبات معيار الحوكمة رقم (1) لهيئة AAOIFI، حيث بلغ متوسط التوافق 75.8% خلال فترة الدراسة. ويعكس هذا التزاماً واضحاً بالهيكل المعياري للتقرير ومتطلبات الإفصاح الأساسية، إلا أن التوافق غير مرتفع بسبب غياب الإفصاح عن بعض البنود، لاسيما ما يتعلق بفحص الأدلة على أساس الاختبار، وكيفية توزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات الاستثمار، إضافة إلى محدودية الإفصاح عن المخالفات الشرعية، وتواريخ التقارير.

6.4. الإجابة عن التساؤل الرئيسي للدراسة:

استناداً إلى ما تقدم من تحليلات، يمكن القول إن تقارير المصارف محل الدراسة تتوافق بدرجة جيدة إلى مرتفعة مع متطلبات معيار الحوكمة الشرعية رقم (1) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). فقد بلغ متوسط التوافق في المصرف المتحد للتجارة والاستثمار نحو 80%، وهو ما يعكس توافقاً مرتفعاً، بينما سجلت المصارف الأخرى، وهي مصرف السراي للتجارة والاستثمار ومصرف اليقين، متوسطات تبلغ 73.3% و75.8% على التوالي، وهو ما يصنف ضمن فئة التوافق الجيد وفق جدول مستويات التوافق المعتمد في الدراسة.

ويشير هذا التوزيع إلى أن المصارف الثلاثة قامت بجهود ملموسة لتغطية البنود الجوهرية لتقارير هيئة الرقابة الشرعية، بما في ذلك وجود العنوان والجهة الموجه إليها التقرير، والفقرة الافتتاحية، ونطاق عمل الهيئة، وبيان الرأي بشأن مطابقة العمليات والوثائق لأحكام الشريعة الإسلامية. ومع ذلك، يلاحظ أن مستوى التوافق لا يزال غير كامل، حيث تستمر بعض الفجوات في البنود التي تؤثر على جودة الإفصاح المتكامل. وتشمل هذه الفجوات عدم الإفصاح التفصيلي عن فحص الأدلة على أساس الاختبار لكل نوع من العمليات والمعاملات، وعدم توضيح طريقة توزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات الاستثمار، وكيفية التصرف في المكاسب غير المشروعة، والإشارة إلى المخالفات الشرعية إن وجدت، إضافة إلى توثيق التواريخ وتوقيعات أعضاء الهيئة في بعض المصارف.

5. الاستنتاجات:

في ضوء التحليل التفصيلي لتقارير هيئة الرقابة الشرعية للمصارف محل الدراسة، يمكن استنتاج أن تقارير المصارف تتوافق بدرجة جيدة إلى مرتفعة مع متطلبات معيار الحوكمة الشرعية رقم (1) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، حيث تعكس جهوداً ملموسة لتطبيق الهيكل المعياري للتقارير ومتطلبات الإفصاح الأساسية، مع وجود بعض الفجوات في بعض البنود، ويتفرع من هذا الاستنتاج العام الاستنتاجات الآتية:

1. بلغ متوسط التوافق للمصرف المتحد للتجارة والاستثمار نحو 80%، ويعكس توافق مرتفع وتغطية واسعة للبنود الجوهرية مع وجود بعض الفجوات تتمثل في عدم الإفصاح عن القيام بفحص الأدلة على أساس الاختبار لكل نوع من المعاملات المصرفية، وعدم الإفصاح عن كيفية توزيع الأرباح وتحميل الخسائر لحسابات حقوق الملكية، وكيفية التصرف في المكاسب غير المشروعة، وعدم توثيق توقيعات أعضاء الهيئة.
2. بلغ متوسط التوافق لمصرف السراي للتجارة والاستثمار نحو 73.3%، ويظهر ذلك توافقاً جيداً والتزاماً بالهيكل المعياري الأساسي، إلا أن التقرير يفتقد بعض البنود الجوهرية، بما في ذلك فحص الأدلة على أساس الاختبار لكل نوع من المعاملات المصرفية، توضيح كيفية توزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات حقوق المساهمين، الإشارة إلى المخالفات الشرعية، وتوضيح كيفية التصرف في المكاسب غير المشروعة.
3. بلغ متوسط التوافق لمصرف اليقين نحو 75.8%، ويظهر ذلك توافقاً جيداً ويعكس جهداً ملموساً لتغطية معظم البنود الأساسية، مع وجود فجوات تتمثل في عدم الإفصاح عن القيام بفحص الأدلة على أساس الاختبار لكل نوع من المعاملات المصرفية، وكيفية التصرف في توزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات حقوق الملكية، وعدم الإفصاح عن المخالفات الشرعية، وعن تواريخ التقارير.

6. التوصيات: بناءً على الاستنتاجات الثلاثة السابقة، توصي الدراسة بالآتي:

1. يوصى المصرف المتحد للتجارة والاستثمار بمراجعة وتعزيز الإفصاح عن فحص الأدلة على أساس الاختبار لكل نوع من المعاملات المصرفية، وتوضيح كيفية توزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات حقوق الملكية، بالإضافة إلى توثيق توقيعات أعضاء الهيئة، وبيان كيفية التصرف في المكاسب غير المشروعة لضمان توافق أشمل مع معايير AAOIFI.
2. يوصى مصرف السراي للتجارة والاستثمار بالعمل على استكمال البنود الناقصة في تقارير هيئة الرقابة الشرعية، مثل الإفصاح عن فحص الأدلة على أساس الاختبار لكل المعاملات المصرفية، وبيان كيفية توزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات حقوق المساهمين، والإشارة إلى أي مخالفات شرعية، وإيضاح كيفية التصرف في المكاسب غير المشروعة، لزيادة نسبة التوافق مع معايير AAOIFI.
3. يوصى مصرف اليقين بنشر تقارير هيئة الرقابة الشرعية لعامي 2021م و2022م أسوةً بالأعوام (2020، 2023، 2024)، وبمواصلة الجهد المبذول لتغطية البنود الأساسية مع التركيز على سد الفجوات المتعلقة بالإفصاح عن فحص الأدلة على أساس الاختبار لكل نوع من المعاملات المصرفية، وتوضيح توزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات حقوق الملكية، والإفصاح عن المخالفات الشرعية، وتحديد تواريخ التقارير لضمان توافق أشمل مع معايير AAOIFI.
4. إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تتناول موضوعات الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية وفق المعايير الصادرة عن AAOIFI، سواءً في قطاع المصارف أو قطاعات أخرى، وباستخدام منهجيات مختلفة، مثل استخدام نموذج تحليل يعتمد على الأوزان المرجّحة (بدلاً من المتغير الثنائي غير المرجح) عند قياسمستوى التوافق مع متطلبات معايير

الحوكمة الشرعية، بحيث يتم منح أوزان نسبية مختلفة لبنود الإفصاح وفقاً لأهميتها النسبية، فمن شأن هذا الأسلوب أن يوفر نتائج أكثر دقة وعمقاً في تقييم مستوى التوافق.

5. إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية لقياس درجة توافق تقارير هيئات الرقابة الشرعية مع متطلبات معايير الآيوفي من خلال توسيع عينة المصارف المستهدفة بالتحليل، مع إجراء مسوح ميدانية تستهدف أعضاء هيئات الرقابة الشرعية، والإدارات التنفيذية، والمراجعين الداخليين والخارجيين، بهدف التعرف على العوامل المفسرة لاختلاف مستوى التوافق مع متطلبات المعايير.

ازدواجية الاهتمام: ليس لدى الباحثان أي ازدواجية في الاهتمام مرتبطة بهذه المخطوطة.

التمويل: لم يتلقى الباحثان تمويلاً (دعماً ماليًا مؤسسيًا و/أو خاصاً) للعمل المشار إليه في مخطوطتهم.

قائمة المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

1. الفزيع، محمد عود. (2020). *مفاهيم الرقابة والتدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية في ضوء التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية بدولة الكويت*، الجزء الأول من القسم الثالث من منهج شهادة المدقق الشرعي المعتمد، معهد الدراسات المصرفية.

2. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2015). *معيار الحوكمة رقم (1) للمؤسسات المالية الإسلامية: تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها*، المنامة، البحرين.

3. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2016). *معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات*، البحرين.

ثانيًا: الرسائل العلمية:

1. سحويل، أنس عبد السلام أحمد. (2024). *أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية في تعزيز ثقة المتعاملين في البنوك الإسلامية في فلسطين*، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
2. العليات، أحمد عبد العفو مصطفى. (2006). *الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية*، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

ثالثاً: الدوريات والمجلات العلمية:

1. بارة، سهيلة. (2023). *دور هيئة الرقابة الشرعية في التأكد من الالتزام الشرعي للبنوك الإسلامية: دراسة تقارير الهيئة الشرعية لعدد من البنوك الإسلامية العربية*، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، 10(1): 405-430.
2. البحباح، عبد الرحمن رمضان إيكا يونيا، فوزية وغزالي، محمد لطائف. (2021). *الرقابة الشرعية ودورها في تطوير المصارف الإسلامية: دراسة حالة المصرف الإسلامي الليبي*، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 8(1): 249-267.
3. بودفة، خديجة وكرمية، نسرين. (2025). *مدى التزام البنوك الإسلامية بمعيار الحوكمة رقم 1 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: دراسة حالة بعض البنوك الإسلامية في الوطن العربي*، مجلة العلوم الإدارية والمالية، 9(1): 166-185.
4. حميش، عبد الحق. (2007). *تفعيل دور هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية*. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، 4(1)، 95-145.

5. زرقط، رشيد. (2015). *محدودية مهام هيئة الرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية في ظل النظام المصرفي التقليدي البحت: دراسة حالة بنك البركة الجزائري*، مجلة دفاتر اقتصادية، 6(11): 96-108.
6. سالم، محمد. (2023). *نحو تفعيل الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية العاملة في ليبيا*، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2(2): 56-66.
7. الصهبي، فخر الدين علي وبوخارمه، عماد عبد الله والحصادي، إيمان قاسم. (2022). *العلاقات التعاقدية لهيئات الرقابة الشرعية وإدارات التدقيق الشرعي ودورها في تعزيز بيئة الحوكمة الشرعية (نموذج رقابي شرعي مُقترح)*، مجلة الدراسات الاقتصادية، 5(4): 173-196.
8. فرحان، محمد وعبد القادر، محمد أمين قائد. (2014). *الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمنية: دراسة تطبيقية*، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، (20): 3-55.
9. كردودي، سهام وبختي، عمارية. (2017). *هيئة الرقابة الشرعية الداخلية في البنوك الإسلامية – تجربة بنك دبي الإسلامي*، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 18(37): 75-96.
10. مسعود، محمد خليفة أحمد علي ومحمد، مصطفى عمر. (2020). *الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا: دراسة تحليلية تقويمية*، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، (13): 127-148.
11. المشهداني، فردوس هاشم عبد ياسين. (2023). *وسائل تفعيل دور هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية*، مجلة كلية اليرموك، 19(6): 249-280.

رابعاً: المؤتمرات العلمية:

1. أبو العز، علي محمد. (2017). *توحيد مفاهيم المصطلحات السائدة في الرقابة الشرعية*، ورقة عمل قدمت للمؤتمر السادس للتدقيق الشرعي على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، إسطنبول، تركيا.
2. عطية، عبد الله. (2007). *مفاهيم الرقابة والتدقيق والمراجعة والامتثال الشرعي بين النظرية والتطبيق*، ورقة عمل قدمت للمؤتمر السادس للتدقيق الشرعي على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، إسطنبول، تركيا.

خامساً: المواقع الإلكترونية:

1. بنك الكويت المركزي. (2016). تعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية، متاح عبر الرابط التالي: https://www.cbk.gov.kw/ar/images/governance-islamic-banks-122719_v20_tcm11-122719.pdf

2. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2025). أهداف الهيئة، متاح عبر الرابط: https://aaoifi.com/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81/

باللغة الإنجليزية:

أولاً: الكتب:

1. Neuendorf, K.A. (2002). The Content analysis: Guidebook, Sage Publications.